

أثر الحاكمية المؤسسية في حماية شركات التأمين الأردنية من الإفلاس المالي

د/ أيمن صالح مصطفى حرب¹

ملخص البحث :

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الحاكمية المؤسسية في حماية شركات التأمين من الإفلاس المالي، من خلال تحديد تأثير الحاكمية المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية ، وتحديد تأثير الحاكمية المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية.

ولتحقيق هذه الأهداف ، قام الباحث بتصميم استبانة مكونة من (18) فقرة ، تم توزيعها على مجتمع الدراسة المكون من شركات التأمين الأردنية ، وعددها (10) شركة تأمين مع نهاية عام ٢٠١٤ ، علماً بأن الدراسة لا يوجد فيها اختيار للعينة من المجتمع ، فعينة الدراسة شملت جميع أفراد المجتمع ، وتمثلت وحدة التحليل بالأفراد العاملين في أقسام المحاسبة (المدراء الماليين والمحاسبين)، والدوائر والأقسام الأخرى (البحري، الحريق والحوادث العامة، والحياة والصحي، والسيارات) في قطاع التأمين مع نهاية عام ٢٠١٤ ، حيث تم توزيع (٥٠) استبانة على الأفراد العاملين في هذه الدوائر والأقسام .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية (للفرضية الأولى) للحاكمية المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (٠.٧٣٢)، وتعتبر هذه القيمة لها دلالة إحصائية ، وتعتبر هذه القيمة لها دلالة إحصائية ، وذلك لأن قيمة (f) المحسوبة والبالغة (٥٥.٥١) لها دلالة إحصائية بمستوى دلالة (٠.٠٠٠)، وهو أقل من (٥%)، وتشير هذه النتيجة إلى أثر الحاكمية المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية .

وكذلك توصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية (للفرضية الثانية) للحاكمية المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية ، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (٠.٧١٨)، وتعتبر هذه القيمة لها دلالة إحصائية ، وذلك لأن قيمة (f) المحسوبة والبالغة (٥٥.٥١) لها دلالة إحصائية بمستوى دلالة (٠.٠٠٠)، وهو أقل من (٥%)، وتشير هذه النتيجة إلى أثر الحاكمية المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية.

الكلمات المفتاحية : الحاكمية المؤسسية - الإفلاس المالي - حماية الشركات.

¹ استاذ مساعد في قسم المحاسبة - كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزرقاء - الأردن

تم دعم المشروع استكمالاً لمتطلبات دعم البحث العلمي في جامعة الزرقاء - لعام ٢٠١٦

ص.ب (١٣٢٢٢٢) - الزرقاء - ١٣١٣٢ - الأردن

E-Mail: aharb@zu.edu.jo

The effect of corporate governance in the protection of the Jordanian insurance companies from the financial bankruptcy

Abstract :

This study aimed to identify the effect of corporate governance to protect insurance companies from financial bankruptcy, through the determine outs of the effect of corporate governance to protect the Jordanian insurance companies , and determine the effect of corporate governance on financial bankruptcy in the Jordanian insurance companies.

To achieve these goals, the researcher designed a questionnaire consisting of (18) items, were distributed to the study population consisting of the Jordanian insurance companies, and the (10) an insurance company with the end of 2014, note that the study where there is no option for a sample of the community, Fienh study included all members of society, and represented the unit of analysis to individuals working in the accounting departments (financial and accountants managers), circles and other sections (marine, fire and general accident, life and health, and cars) in the insurance sector with the end of 2014, with the distribution of (50) to identify the individuals working in these departments and sections.

This study has concluded that there is a statistically significant effect (first hypothesis) corporate governance to protect the Jordanian insurance companies, reaching the relationship between two variables value (0.732), and considered this value was statistically significant, because the value (f) calculated the (55.51) its significance the level of statistical significance (0.000), which is less than (5%), and indicate this result to impact of corporate governance to protection of the the Jordanian insurance companies.

As well as the study concluded that there is a statistically significant effect (for the second hypothesis) corporate governance of the financial bankruptcy in the Jordanian insurance companies , reaching the relationship between two variables value (0.718), and considered this value was statistically significant, because the value (f) calculated the (55.51) its significance the level of statistical significance (0.000), which is less than (5%), and indicate this result to impact of corporate governance on financial bankruptcy in the Jordanian insurance companies.

Keyword : corporate governance - financial bankruptcy - Company protection .

الإطار العام للدراسة :

المقدمة :-

بدأ الإهتمام بالحاكمة المؤسسية في الاردن من فترة ليست بطويلة ، وذلك بعد انهيار عدد من الشركات العالمية والمحلية ، حيث انهارت وأفلست عدد من شركات التأمين في الاردن. بالرغم من وجود تسلسل للأعمال والمهام والواجبات، ابتداء من فصل المهام والواجبات في الأعمال المالية والمحاسبية ، وانتهاء بالمدقق الداخلي والخارجي .

وقد أدى ذلك إلى طرح عدد من التساؤلات عن أسباب عدم استمرارية هذه الشركات في السوق ، ومنها سوق التأمين الاردني والذي يمثل قطاعاً مهماً وحيوياً في النشاط الاقتصادي للدولة بما يقدمه من حماية مادية للممتلكات والأرواح ، ويعد مصدراً من مصادر التنمية الاقتصادية لما يسهم به من أموال ومدخرات تدعم وتقوي النشاط الاستثماري للدولة ، فنجد أن الاتحاد الاردني لشركات التأمين وهيئة التأمين ، يتدخل بهدف حماية حملة الوثائق ، وذلك بالإشراف والرقابة على النشاط التأميني وحمايته من الإفلاس المالي ، فأخذت تفرض على شركات التأمين بالإهتمام بالحاكمة المؤسسية للشركة.

ويات من الواضح إن قطاع التأمين في الاردن بكل مكوناته يعيش أصعب الظروف ، في غياب وزارة الصناعة والتجارة وهيئة قطاع التأمين عن الواقع وإيجاد الحلول العلمية للخروج من أزمته المستحقة (www.pheladephianews.c).

وقد دق ناقوس الخطر بسبب عوامل متعددة في مقدمتها خسائر قطاع التأمين الاردني ، وتعاضم الأعباء المالية على أعمال التأمين ، وإن الحاكمة التي صدرت التعليمات لتفعيلها وتعزيزها منذ سنوات ، لم تأخذ طريقها إلى التطبيق لغاية الآن ضمن قطاع التأمين ، إلا بمواقع صغيرة وضمن بعض الشركات ، وهذا يعني بقاء أصحاب المال في المناصب القيادية والإدارية التنفيذية يخالف كلياً أصول الحاكمة الرشيدة (www.alghad.com) .

مشكلة الدراسة :-

تلعب الحاكمة المؤسسية دوراً مهماً في الحفاظ على حماية الشركات من الإفلاس المالي والإستمرارية بقوة مالية في القطاع الإقتصادي للتأمين.

عناصر مشكلة الدراسة :-

ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:-

- ١- ما تأثير الحاكمة المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية ؟
- ٢- ما تأثير الحاكمة المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية ؟

أهمية الدراسة :-

تؤثر الحاكمة المؤسسية على قطاع التأمين الاردني ، والذي يعد مصدراً من مصادر التنمية الاقتصادية لما يسهم به من أموال ومدخرات تدعم وتقوي النشاط الاستثماري للدولة ، فقد حظي هذا القطاع بالإهتمام من عدة أطراف ، كالبنوك والمساهمين والدائنين وأطراف أخرى ، فنجد أن الاتحاد الاردني لشركات التأمين وهيئة التأمين ،

يتدخل بهدف حماية حملة الوثائق ، وذلك بالإشراف والرقابة على النشاط التأميني وحمايته من الإفلاس المالي ، فيطلب دائماً من إدارة الشركة بأن يقدموا بيانات وتقارير مالية، للتأكد من قيامها بتطبيق التعليمات والإجراءات الصادرة عن الهيئة أو الاتحاد ، بحيث تتطابق النتائج المالية للمحاسبة عن الأرباح والعوائد ، بشكل يضمن دقة البيانات المالية لشركات التأمين المالية لحماية المساهمين.

أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، من أهمها :-

١- تحديد تأثير الحاكمة المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية.

٢- تحديد تأثير الحاكمة المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية.

فرضيات الدراسة :-

سيتم في هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية :-

الفرضية الأولى :-

HO : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الحاكمة المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية.

الفرضية الثانية :-

HO : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الحاكمة المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية.

أما متغيرات هذه الدراسة ، فيوجد ثلاثة متغيرات ، تنقسم إلى متغير مستقل واحد ومتغيرين تابعين اثنين ،

وتتمثل على النحو التالي :-

(أ) المتغير المستقل :- الحاكمة المؤسسية .

(ب) المتغيرات التابعة :- يتمثل في :-

١- حماية الشركات .

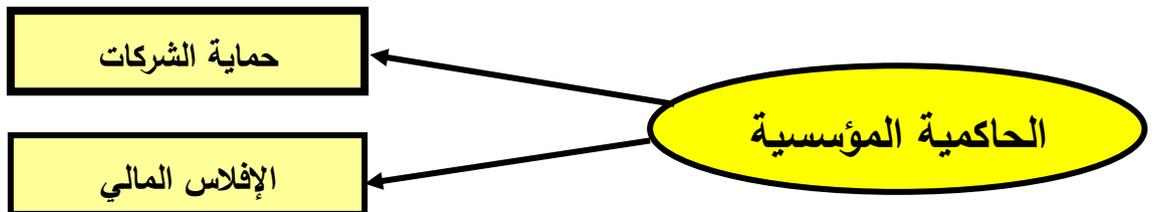
٢- الإفلاس المالي .

وفيما يلي نموذج لهذه الدراسة :-

نموذج الدراسة :-

المتغير المستقل :-

المتغيرات التابعة :



أدبيات الدراسة :

- (١) دراسة (القشي والخطيب ، ٢٠٠٦) ، بعنوان ، " الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية " .
- هدفت دراسة (القشي والخطيب) التي أجريت في جامعة (ايرد الأهلية) على أسباب انهيار وافلاس احدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون) ، والتي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة آرثر أندرسون) ، لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون .
- (٢) دراسة (أبو بكر ، ٢٠١٢) ، بعنوان ، " أثر الإلتزام بتطبيق الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي في شركات التأمين - بالتطبيق على سوق التأمين الاردنية " .
- أكدت دراسة (أبو بكر) التي أجريت بجامعة (الزيتونة الاردنية) على أهمية الحاكمية المؤسسية في المؤسسات الإقليمية والدولية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية المختلفة التي اجتاحت العديد من الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا عام ١٩٩٧، وفي عام ٢٠٠١ تعرضت (٢١٦) شركة أمريكية للإفلاس المالي مثل شركة انرون .
- (٣) دراسة (سعادة والعقدة وجودة ، ٢٠١١) ، بعنوان ، " الحوكمة المؤسسية في الاردن - واقع وطموحات " .
- ركزت دراسة (سعادة والعقدة وجودة) التي أجريت بجامعة (العلوم التطبيقية) في الأردن على البحث عن تفسيرات لانهيارات في الاقتصاديات الغربية ، فكان الجواب ذلك التعارض بين مصالح الإدارة والأخرين من أصحاب المصالح في المشروع الواحد كالملاك والدائنين والعمالين وقد هدفت تلك الدراسة إلى ما يلي :-
- ١- البحث في المشاكل التي تواجه المنشآت الاقتصادية الأردنية .
- ٢- التحقق من سلامة التوجه نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية في المنشآت الأردنية .
- (٤) دراسة (الشريف وأبو عجيبة ، ٢٠٠٨) ، بعنوان ، " العلاقة بين جودة الأرباح والحوكمة المؤسسية " .
- هدفت دراسة (الشريف وأبو عجيبة) التي أجريت (بورصة عمان) في الأردن إلى توضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب الحاكمية المؤسسية ، حيث تتمثل جودة الأرباح في مدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية ، وتدل الإستمرارية على مدى قدرة الشركة على المحافظة على أرباحها ، أما جوانب الحاكمية فقد تمثلت في مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق الداخلي، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اختيار بيانات خمس وأربعون شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال (٢٠٠١ - ٢٠٠٧) .
- (٥) دراسة (العاني والعزاوي ، ٢٠١٠) ، بعنوان ، " التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة " .
- هدفت دراسة (العاني والعزاوي) التي أجريت بجامعة (بغداد) في العراق إلى الوقوف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في قيمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وذلك من خلال اختبار أحد مؤشرات أو آليات حوكمة الشركات والتي تهتم بالتدقيق الداخلي ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها التأثير الواضح للتدقيق الداخلي في قيمة الشركة .

٦) دراسة (المومني ، ٢٠٠٩) ، بعنوان ، " تقييم ضوابط لجان التدقيق وأليات عملها في الشركات الاردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية: دراسة ميدانية " .

هدفت دراسة (المومني) التي أجريت بجامعة (جدارا) في اردن - الاردن إلى تقييم ضوابط تشكيل وأليات عمل لجان التدقيق في الشركات الاردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لتعزيز الحاكمية المؤسسية، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبانات على أعضاء مجالس الإدارة ويمثلون (٦٧) شركة مساهمة ومكونة من جزأين: ضوابط تشكيل واليات عمل لجان التدقيق. وقد بلغ مجموع الاستبانات التي استردت بعد توزيعها على أعضاء مجالس الإدارة وبشكل صالح لتحقيق أغراض هذه الدراسة (١١٨) استبانة. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مجالس الادارة تعطي أهمية متوسطة لكل من ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها ، حيث تشير هذه النتائج إلى أن لجان التدقيق لا تزال تفتقر إلى الإستقلالية والفعالية الكاملة .

٧) دراسة (الشحادات وعبدالجليل ، ٢٠١٢) ، بعنوان ، " أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان " .

تقيس دراسة (الشحادات وعبدالجليل) التي أجريت بالجامعة (الأردنية) في بورصة عمان في الاردن (المجلد ٨، العدد ١) أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان ، ومستوى الأهمية التي يهتم بها هذا المستثمر لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية، وبيان الفروقات ذات الدلالة الإحصائية في تقدير أهمية بنود الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة.

٨) دراسة (بجياوي ويوسلمة، ٢٠١٢) ، بعنوان ، " دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحاكمية المؤسسية لتحسين الأداء المالي للشركات ، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-
أ- أن الشركات التي تطبق الحاكمية المؤسسية تصبح أكثر جذباً للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الدخول لأسواق رأس المال.

ب- أن الحاكمية المؤسسية تخفض المخاطرة وتزيد من القدرة التنافسية للشركة.

ج- أن الحاكمية المؤسسية تعمل على مواجهة الفساد وهروب رأس المال.

٩) دراسة (Tarif ، ٢٠٠٦) ، بعنوان ، (Corporate Governance in the Middle East and North Africa (MENA) Region).

خلصت دراسة (Tarif) التي أجريت في مركز المشروعات الدولية الخاصة (غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن) إلى ضرورة تطوير مناهج (أخلاقيات) الحاكمية المؤسسية في تحفيز الماسهمين في المشاركة ، وتحسين اطار التنظيمات في الشركات وبناء شبكات تواصل في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية لحماية الشركات وجذب الإستثمارات إليها.

الإطار النظري للدراسة :

مفهوم وأهمية ومبادئ الحاكمية المؤسسية :-

أخذت كثيراً من الشركات في الاهتمام بالحاكمة المؤسسية في ظل انهيار وفلاس كثيراً من الشركات وبشكل مفاجئ وسريع، حيث انهارت عدد من الشركات المحلية في الاردن ، حيث انهارت شركة الواحة للتأمين خلال عام ٢٠٠٣ ، فقد بلغت الخسائر (٤ ملايين) دينار اردني (www.google.com) ، وقد تم تصفية الشركة العربية الألمانية للتأمين اعتباراً من الأول من شهر آذار لعام ٢٠١٣، بعد أن أكدت هيئة التأمين أن قرار تصفية الشركة الألمانية للتأمين ، جاء بعد أن قامت الهيئة بمجموعة من المتابعات مع الشركة، ثم اتخذت الإجراءات المناسبة بحققها نتيجة للممارسات الإدارية السلبية للشركة ، ومخالفاتها الجسيمة لأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة (١٩٩٩) وتعديلاته والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، والتي أضرت بمصلحة الشركة وأدت إلى تعثرها المالي (www.petra.gov.jo/public-news/nws). وكذلك انهارت عدد كبير من الشركات العالمية، وقد بدأ كثيراً من مجالس الإدارة يهتموا في تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات ، وفقاً للقوانين والتشريعات في الشركات.

ويرى (Williamson, 1999, p:18) أن الحاكمية المؤسسية هي إستراتيجية تتبناها المنظمة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية، وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بمنأى من تسلط أي فرد فيها وبالقدر الذي لا يتضارب مع مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة.

وقد عرفت (OECD Principles of Corporate Governance, 2004) الحاكمية المؤسسية بأنها النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها ، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في مجلس الادارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى.

ويرى الباحث بأن الحاكمية المؤسسية هي النظام الذي من خلاله توجه وتدار الشركة ، ويعمل هيكل الحاكمية على تحديد توزيع الحقوق والواجبات بين مختلف المشاركين في الشركة وأصحاب المصالح ، كما يتم رسم هيكل الحاكمية للقواعد والاجراءات اللازمة لصنع القرار .

وتكمن أهمية الحاكمية المؤسسية في (ميخائيل، ٢٠٠٥، ص ٨٣) :-

- ١- العمل على محاربة الفساد المالي والإداري .
 - ٢- تحقيق درجة عالية من الضمان والنزاهة والشفافية والحيادية والإستقامة والإستقلالية .
 - ٣- تفادي وجود أخطاء قسدية أو أية انحرافات متعمدة أو غير متعمدة.
 - ٤- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية والإبلاغ المالي في الكشوفات والتقارير المالية.
 - ٥- ضمان أعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية .
- ولقد أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) ستة مبادئ للحاكمية المؤسسية وهي:-
- ١- ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية في الشركات.

- ٢- ضمان حقوق المساهمين .
 - ٣- ضمان المعاملة المتساوية للمساهمين.
 - ٤- ضمان دور أصحاب المصالح وفقاً للقوانين.
 - ٥- ضمان الإفصاح والشفافية .
 - ٦- ضمان مسؤوليات مجلس الإدارة في ضمان المعلومات الكاملة والكافية.
- وتلعب الحاكمية المؤسسية دوراً مهماً في تعزيز البيئة الإستثمارية وتوفير فوائد متعددة للشركات

ومساهميها على النحو التالي (www.sdc.com.jo/arabic/index) :-

أ) الفوائد للشركات ، وأهمها :

- ١- تحسين فرص الحصول على رأس المال ودخول الأسواق المالية.
- ٢- المساعدة على استمرار الشركة في العمل في جو تنافسي.
- ٣- توفير سياسة الخروج من السوق وضمان سلاسة نقل الثروة بين الأجيال.
- ٤- تبني الممارسات الجيدة للحاكمية المؤسسية التي تؤدي إلى نظام أفضل للرقابة الداخلية.
- ٥- تجنب المخاطر والأزمات في حال ظهورها.

ب) الفوائد للمساهمين عن طريق قيام الحاكمية الجيدة للشركات بتوفير الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة ، لتحقيق الأهداف التي تصب لمصلحة الشركة والمساهمين لتسهيل الرقابة الفعالة.

ج) الفوائد التي تعود على الإقتصاد الاردني من خلال دعم تطبيق الحاكمية المؤسسية في رفع قيمة الشركة. ويرى الخبراء والمحللون الاقتصاديون أن هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء هذه الفضائح والانهيارات في الشركات العالمية ، وهي ما يلي (تيليكم/٢٠٠٧/<http://www.google.com>):-

- ١- غياب الشفافية والوضوح والتعاضى عن الأخطاء.
- ٢- تضخيم الانجازات وتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية ، أسهمت في رفع أسعار أسهم هذه الشركات في الأسواق المالية ، بهدف تضليل المستثمرين ودفعهم إلى الاقبال على شراء أسهم هذه الشركات ، مما أسهم في رفع قيمتها .
- ٣- توسع دائرة الفساد بين المسؤولين الكبار في هذه الشركات ، وتقديم رشاي كبيرة للمسؤولين.

المنهج والإجراءات :

أ) تقرير الباحث :-

فقد استخدم الباحث أداة الدراسة (استبانة) وهي مستخدمة في الأبحاث والدراسات ، بحيث أن صدق وثباتها مثبتة في هذه الدراسة ، ومن المعلوم أن الهدف الأساسي للدراسات الميدانية والتطبيقية (الاستطلاعية) ، يكون بهدف التعرف إلى العوائق والمعوقات ، وما إلى ذلك من أمور تخص الدراسة الأساسية ، ومن أهم هذه الأمور التعرف على صدق وثبات أداة الدراسة، بصفتها الأداة الأساسية لجمع المعلومات وتحليلها ، وكما أشار الباحث فقد ثبتها صدقها.

(ب) مجتمع الدراسة :-

ينكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين العاملة في الاردن ، والمرخصة من قبل وزارة الصناعة والتجارة الاردنية (قسم مراقبة التأمين)، مع نهاية عام ٢٠١٤ والبالغة عددها ٢٥ شركة تأمين، ولأن مجتمع الدراسة لقطاع التأمين ينحصر جميعه في مدينة عمان، وأن عددها محدود، فقد شمل مجتمع الدراسة (١٠) شركات التأمين في مدينة عمان، مما أعطى مرونة للبحث في اختيار العينة (عينة الدراسة). وأن وحدة التحليل هم الأفراد العاملين في شركات التأمين (وعددهم ٥٠ ، (N = 50)).

(ج) عينة الدراسة :-

تم اختيار عينة الدراسة بناءً على الشروط التالية :-

- ١- أن تكون اردنية الجنسية.
- ٢- أن تكون الشركات تصدر وثائق لنوعي (التأمينات العامة والتأمين على الحياة).
- ٣- أن يكون قد تم تأسيسها قبل عام ١٩٩٩/٠١/٠١.
- ٤- أن لا يقل رأس مال لكل شركة تأمين عن ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار اردني.
- ٥- وقد اشتملت العينة العشوائية البسيطة لمجتمع الدراسة على (١٠) شركة تأمين ، انحصرت في :-

- ١- الشركة الاردنية الفرنسية للتأمين.
- ٢- شركة التأمين الأردنية .
- ٣- شركة التأمين العربية - الاردن .
- ٤- شركة التأمين الوطنية الأهلية .
- ٥- شركة الشرق الأوسط للتأمين.
- ٦- شركة القدس للتأمين.
- ٧- الشركة المتحدة للتأمين.
- ٨- شركة النسر العربي للتأمين.
- ٩- شركة اليرموك للتأمين.
- ١٠- شركة دلتا للتأمين.

وسوف يتم توزيع الاستبانات على الأفراد العاملين في شركات التأمين ، المنحصرين في مدرء ورؤساء أقسام التأمين وعلى المديرين ورؤساء أقسام المحاسبة ، ويرجع السبب في إختيار هؤلاء إلى اعتقاد الباحث بأن تلك الفئة من العاملين هي الجهة المعنية في موضوع الدراسة ، لذلك سوف يتم توزيع الاستبانات على الفئات التالية :-

- ١- المدرء الماليين.
- ٢- رؤساء أقسام المحاسبة والمحاسبين.
- ٣- مدرء دوائر البحري.
- ٤- مدرء دوائر الحريق والحوادث العامة.

٥- مدراء دوائر الحياة والصحي.

٦- مدراء دوائر السيارات.

٧- رؤساء أقسام حوادث السيارات.

٨- مدراء أو رؤساء دائرة التدقيق الداخلي (إن وجد).

٩- رؤساء أقسام تكنولوجيا المعرفة (إن وجد).

١٠- مسؤولين الذمم (إن وجد).

وسيتم استخدام العينة العشوائية البسيطة ، ومن خلال تلك المجموعة المختارة من العينة التي تشكل عينة الدراسة ، فسيتم توزيع (٥٠) استبانة على الأفراد العاملين في شركات التأمين. أما بالنسبة للفترة الزمنية لمجتمع الدراسة، فقد كانت مع نهاية الفترة المالية في ٢٠١٤/١٢/٣١.

د (نوع الدراسة):- هذه الدراسة وصفية تحليلية وميدانية، لأنها تختبر وتحلل وتصف أثر الحاكمية المؤسسية في حماية شركات التأمين الأردنية من الإفلاس المالي.

محددات الدراسة :-

وتتمثل محددات الدراسة في :-

١- حجم العينة المختارة عبارة عن عينة عشوائية بسيطة ضمن شروط محددة لإختيار العينة.

٢- تم اختيار العينات التي تعمل في مجالي التأمينات العامة على الحوادث والتأمينات على الحياة.

٣- عدم انسجام جميع شركات التأمين في بعض الدوائر والأقسام .

خصائص عينة الدراسة :-

تشمل العينة الخصائص التالية :-

جنسية الشركة ، نوع الملكية ، طبيعة النشاط الممارس والفترة الزمنية لعينة الدراسة ، وتاريخ التأسيس ورأس المال لكل شركة لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١.

أ) جنسية الشركة :- جميع شركات التأمين المدروسة أردنية الجنسية.

ب) نوع الملكية :- جميع شركات التأمين المدروسة شركات مساهمة محدودة.

ج) طبيعة النشاط التأميني الممارس :- جميع شركات التأمين المدروسة تصدر وثائق التأمين (التأمين على الحياة والتأمينات العامة).

د) الفترة الزمنية لعينة الدراسة :- تم دراسة عينة الدراسة لغاية نهاية ٢٠١٤/١٢/٣١.

أساليب جمع البيانات :-

تم جمع البيانات من مصادر ثانوية وأولية والخبرة الشخصية لدى الباحث في قطاع التأمين، كما يلي:-

أ) المصادر الثانوية ، وتتكون من :-

١- المعلومات الجاهزة والمتوفرة في المكتبات من كتب ومراجع ودوريات ومقالات تدور حول موضوع الدراسة

، ودراسات سابقة ، وقد تم الإعتماد عليها في تحديد الإطار النظري للدراسة.

٢- التقارير السنوية الصادرة عن شركات التأمين و الإتحاد الإردني لشركات التأمين وهيئة التأمين.

ب) **المصادر الأولية** :- وتتمثل في استبانة يتم توزيعها على الأفراد العاملين في شركات التأمين المتمثلين في عينة الدراسة ، والمنحصرين في مدرء ورؤساء أقسام التأمين وعلى المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة (التي ذكرت سابقاً) ، وقد تناولت الإستبانة كل أهداف البحث والتي تم تصميمها في ضوء البيانات الثانوية . لذلك سوف يتم توزيع (٥٠) استبانة على الأفراد العاملين في شركات تأمين .

$$\text{عدد الاستبانات الموزعة (لدى الباحث)} = 50$$

$$\text{عدد الاجابات عن الاستبانات (لدى الباحث)} = 44$$

$$\text{عدد الاستبانات التي لم يستجيب عليها عينة الدراسة} = 6$$

ويتضح أن النسبة المئوية للاستجابة تساوي $(88\% = 50 \div 44)$.

ج) **الخبرة الشخصية في قطاع التأمين** :- خبرة الباحث الشخصية في شركات التأمين .

الأساليب الإحصائية :-

لتحليل بيانات الدراسة ، اعتمد الباحث الأساليب الإحصائية والمؤشرات القياسية ، وأهم الأساليب المستخدمة هي :-

أ) الإحصاء الوصفي ، ومنها :-

١- الوسط الحسابي لبيان مدى أهمية فقرات الاستبانة عند أفراد العينة.

٢- الإنحراف المعياري لبيان مدى اتفاق أفراد العينة وتقارب الإجابات.

٣- النسبة المئوية لبيان درجة تأثير هذه العوامل.

ب) الإحصاء الإستدلالي ، ومنها :-

١- اختبار T- Test .

٢- تحليل الإنحدار المتعدد .

ملاحظة :- سيتم استخدام (SPSS) لتحليل البيانات :- (Statistical Package for Social Sciences).

.SPSS)

اختبار فرضيات للدراسة :

يمثل هذا الجزء من الدراسة تحليل المتغيرات المستقلة والتابعة واختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي :-

يمثل جدول (٥-١) نتائج ثبات إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الإردنية بإسلوب (ألفا كرونباخ)

للإتساق الداخلي:-

الرقم	المجالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
١	المتغير المستقل / الحاكمية المؤسسية	٦	٠.٩٤٧
٢	المتغير التابع الأول / حماية الشركات	٦	٠.٩٥٥
٣	المتغير التابع الثاني / الإفلاس المالي	٦	٠.٩٢٥
	الاستبيان ككل	١٨	٠.٩٦٦

تشير نتائج الجدول رقم (٥-١) أن قيمة كرونباخ قد بلغت (٠.٩٤٧) للمتغير المستقل / الحاكمية المؤسسية، وقيمة (٠.٩٥٥) للمتغير التابع الأول / حماية الشركات ، وقيمة (٠.٩٢٥) للمتغير التابع الثاني / الإفلاس المالي ، كما بلغت الدرجة الكلية للإستبيان قيمة (٠.٩٦٦) ، وتعتبر جميع هذه القيم مناسبة وكافية ومناسبة لأغراض هذا البحث.

أولاً :- تحليل المتغيرات :-

١- تحليل المتغير المستقل الأول (الحاكمية المؤسسية):-

قام الباحث بإيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل مجال من مجالات "أثر الحاكمية المؤسسية في حماية شركات التأمين من الإفلاس المالي" ، وقد كانت تعني تأثير بعض القيم ما يلي:- أقل من (٢.٣٣) تعني تأثير منخفض ، ومن (٢.٣٣ - ٣.٦٧) تعني تأثير متوسط ، ومن (٣.٦٧ - ٥.٠٠) تعني تأثير مرتفع.

يمثل جدول (٥-٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الحاكمية المؤسسية مرتبة ترتيباً تنازلياً:-

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
٤	إلى أي مدى يلتزم مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية الكفوة .	٣.٥٤	١.٠١	٧٠.٨٠	متوسط	١
٦	إلى أي مدى تكون العلاقة مباشرة بين المدقق الداخلي وأعضاء مجلس الإدارة .	٣.٥	١.٠٥	٧٠.٠٠	متوسط	٢
١	إلى أي مدى يوجد عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.	٣.٤٢	١.٠٩	٦٨.٤٠	متوسط	٣
٣	إلى أي مدى تتم المتابعة الفعالة لمجلس الإدارة للمساعدة على تحقيق الشركة لخطتها المستقبلية.	٣.٣٨	١.١٨	٦٧.٦٠	متوسط	٤
٢	إلى أي مدى يتم اعتماد مجلس الإدارة للخطط الإستراتيجية لتحسين وضع الشركة.	٣.٣٤	٠.٩٨	٦٦.٨٠	متوسط	٥
٥	إلى أي مدى يتطلع أعضاء مجلس الإدارة على كامل متطلبات ومعايير الحاكمية المؤسسية.	٣.٢٨	١.٠٣	٦٥.٦٠	متوسط	٦
	الحاكمية المؤسسية	٣.٤١	٠.٩٤	٦٨.٢٠	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (٥-٢) أن مستوى الحاكمية المؤسسية كان متوسطاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي قيمة (٣.٤١) بأهمية نسبية تراوحت (٦٨.٢٠) ، وجاء مستوى فقرات المتغير متوسطاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٥٤ - ٣.٢٨) ، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "إلى أي مدى يلتزم مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية الكفؤة"، بمتوسط حسابي بلغت (٣.٥٤) وبأهمية نسبية تراوحت (٧٠.٨٠) ، وقد جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "إلى أي مدى يتطلع أعضاء مجلس الإدارة على كامل متطلبات ومعايير الحاكمية المؤسسية"، بمتوسط حسابي بلغ قيمة (٣.٢٨) وبأهمية نسبية تراوحت (٦٥.٦٠).

٢- تحليل المتغير التابع الأول (حماية الشركات) :-

يمثل جدول (٥-٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات حماية الشركات مرتبة ترتيباً تنازلياً:-

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
٦	إلى أي مدى يوجد حوافز للموظفين المتميزين في العمل وأنظمة وأخلاقيات المهنة	٣.٨	١.٠١	٧٦.٠٠	مرتفع	١
٤	إلى أي مدى يتم فصل المهام والواجبات بين الموظفين.	٣.٧	١.٠٧	٧٤.٠٠	مرتفع	٢
١	إلى أي مدى يقوم المدقق الداخلي بجميع مهامه بدون أي تأثير.	٣.٦	١.٠٧	٧٢.٠٠	متوسط	٣
٢	إلى أي مدى يتم الإهتمام بالتقارير المقدمة من قبل المدقق الداخلي لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة.	٣.٦	١.٠١	٧٢.٠٠	متوسط	٣
٣	إلى أي مدى يقوم المدقق الخارجي بمهامه بشكل دوري.	٣.٥	١.٠٥	٧٠.٠٠	متوسط	٥
٥	إلى أي مدى يتم تغيير المدقق الخارجي حسب الأصول والمدة المنصوص عليها بالقانون.	٣.٤٤	١.٠٧	٦٨.٨٠	متوسط	٦
	حماية الشركات	٣.٦١	٠.٩٥	٧٢.٢٠	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (٥-٣) أن قيمة المتوسط الحسابي تعكس وصفاً تقديراً لأراء العينة ، حيث أن مستوى حماية الشركات كان متوسطاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي قيمة (٣.٦١) بأهمية نسبية تراوحت (٧٢.٢٠) ، وجاء مستوى فقرات المتغير متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٦٠ - ٣.٢٨) ، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (٦) والتي تنص على "إلى أي مدى يوجد حوافز للموظفين المتميزين في العمل

وأنظمة وأخلاقيات المهنة"، بمتوسط حسابي بلغت (٣.٨٠) وبأهمية نسبية تراوحت (٧٦.٠٠) ، وقد جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "إلى أي مدى يتم تغيير المدقق الخارجي حسب الأصول والمدة المنصوص عليها بالقانون"، بمتوسط حسابي بلغ قيمة (٣.٤٤) وبأهمية نسبية تراوحت (٦٨.٨٠) .

٣- تحليل المتغير التابع الثاني (الإفلاس المالي) :-

يبين الجدول رقم (٥-٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الإفلاس المالي مرتبة ترتيباً

تنازلياً على النحو التالي :-

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
١	إلى أي مدى يوجد اهتمام من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة	٤.٠٨	٠.٩٩	٨١.٦٠	مرتفع	١
٣	إلى أي مدى يتم الإفصاح عن التقارير المالية والمحاسبية في الأقساط التأمينية والتعويضات التأمينية.	٣.٥٦	١.٠٩	٧١.٢٠	متوسط	٢
٤	إلى أي مدى يهتم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للشركات التي أعلنت إفلاسها وانهارت.	٣.٣	١.٢٠	٦٦.٠٠	متوسط	٣
٢	إلى أي مدى يوجد مراجعة دورية لسياسات تأهيل الموارد البشرية.	٣.٢٢	١.١٣	٦٤.٤٠	متوسط	٤
٥	إلى أي مدى يتم الالتزام بالطرق المحاسبية بدون تغيير.	٣.٢	١.٠٥	٦٤.٠٠	متوسط	٥
٦	إلى أي مدى يهتم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية وأرقام الربحية المقدمة.	٣.١٤	١.٢١	٦٢.٨٠	متوسط	٦
	الإفلاس المالي	٣.٤٢	٠.٩٥	٦٨.٤٠	متوسط	

يلاحظ من الجدول رقم (٥-٤) أن قيمة المتوسط الحسابي تعكس وصفاً تقديراً لأراء العينة ، حيث أن مستوى الإفلاس المالي كان متوسطاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي قيمة (٣.٤٢) بأهمية نسبية تراوحت (٦٨.٤٠) ، وجاء مستوى فقرات المتغير متوسط ومرتفع ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.١٤ - ٤.٠٨) ، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (١) والتي تنص على "إلى أي مدى يوجد اهتمام من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة"، بمتوسط حسابي بلغت (٤.٠٨) وبأهمية نسبية تراوحت (٨١.٦٠) ، وقد جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٦) والتي تنص على "إلى أي مدى يهتم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية وأرقام الربحية المقدمة"، بمتوسط حسابي بلغ قيمة (٣.١٤) وبأهمية نسبية تراوحت (٦٢.٨٠) .

ثانياً :- اختبار فرضيات الدراسة :-

الفرضية الأولى :-

HO : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الحاكمية المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية.
لإختبار هذه لفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ، ويوضح جدول (٥-٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أثر الحاكمية المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية وعلى النحو التالي :-

المتغير المستقل	r	R ²	f	Sig f	β ₀	β	t	Sig t
الحاكمية المؤسسية	٠.٧٣٢	٠.٥٣٦	٥٥.٥١	٠.٠٠٠٠	١.٠٩٦	٠.٧٣٦	٧.٤٥	*٠.٠٠٠٠

الفرضية الثانية :-

HO : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الحاكمية المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية.

لإختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ، ويوضح جدول (٦-٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أثر الحاكمية المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية وعلى النحو التالي :-

المتغير المستقل	r	R ²	f	Sig f	β ₀	β	t	Sig t
إدارة الدخل	٠.٧١٨	٠.٥١٥	٥١.٠٠	٠.٠٠٠١	٠.٩٤٩	٠.٧٢٤	٧.١٤	*٠.٠٠٠٠

النتائج والتوصيات :

النتائج :-

- بعد تحليل نتائج بيانات عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة ، يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو الآتي :-
- ١- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية (الفرضية الأولى) للحاكمية المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (٠.٧٣٢)، وتعتبر هذه القيمة لها دلالة إحصائية ، وذلك لأن قيمة (f) المحسوبة وبالبالغة (٥٥.٥١) لها دلالة إحصائية بمستوى دلالة (٠.٠٠٠٠)، وهو أقل من (٥%)، وتشير هذه النتيجة إلى أثر الحاكمية المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية.
 - ٢- وتبين قيم المعامل (β) أثر الحاكمية المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية في نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه، حيث بلغت قيمة هذا التأثير (٠.٧٣٦).
 - ٣- كما تبين قيمة (t) الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه، وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٠٠) لمتغير الحاكمية المؤسسية كانت اقل من (٥%)، فان قيم المعاملات التي تم التوصل إليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.
 - ٤- وتشير قيم (R²) إلى نسبة تباين المتغير التابع، والذي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل وقد بلغت هذه النسبة (٥٣.٦ %) ، وتبين هذه النسبة مدى قدرة المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع.
 - ٥- وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هنالك أثر للحاكمية المؤسسية على حماية شركات التأمين الأردنية .

- ٦- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية (الفرضية الثانية) للحاكمية المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (٠.٧١٨)، وتعتبر هذه القيمة لها دلالة إحصائية ، وذلك لأن قيمة (f) المحسوبة وبالبالغة (٥٥.٥١) لها دلالة إحصائية بمستوى دلالة (٠.٠٠٠)، وهو أقل من (٥%)، وتشير هذه النتيجة إلى أثر الحاكمية المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية.
- ٧- وتبين قيم المعامل (β) أثر الحاكمية المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية في نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه، حيث بلغت قيمة هذا التأثير (٠.٧٢٤).
- ٨- كما تبين قيمة (t) الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه، وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٠) لمتغير الحاكمية المؤسسية كانت اقل من (٥%)، فان قيم المعاملات التي تم التوصل إليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.
- ٩- وتشير قيم (R^2) إلى نسبة تباين المتغير التابع، والذي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل وقد بلغت هذه النسبة (٥١.٥ %) ، وتبين هذه النسبة مدى قدرة المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع.
- ١٠- وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هنالك أثر للحاكمية المؤسسية على الإفلاس المالي في شركات التأمين الأردنية.
- ١١- تؤثر الحاكمية المؤسسية في حماية شركات التأمين الأردنية من الإفلاس المالي ، والتلاعبات التي قد تحدث في المبالغة في ايرادات وأقساط الشركات .
- ١٢- تحمي الحاكمية المؤسسية شركات التأمين الأردنية من الإنهيارات المفاجئة التي قد تحدث .
- ١٣- تؤثر الحاكمية المؤسسية على مصداقية المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية المقدمة للأطراف ذات العلاقة.

التوصيات :-

- بعد تحليل فرضيات الدراسة المتعلقة بأثر الحاكمية المؤسسية في حماية شركات التأمين الأردنية من الإفلاس المالي ، يرى الباحث أنه من الضروري أن يتكافل جهد جميع الأطراف داخل الشركات لكي يحموا الشركات من الإفلاس المالي ، ولتحقيق هذه الأمور يوصي الباحث بما يلي :-
- ١- النتائج ايجابية يفترض تعزيزها للمحافظة على العملاء وعلى تطور شركات التأمين وحمايتها من الإنهيار والإفلاس المفاجئ.
- ٢- تؤثر الحاكمية المؤسسية على استمرارية الشركات ، حيث يفترض الإهتمام بالحاكمية المؤسسية في جميع القطاعات المالية.
- ٣- ضرورة توسيع مجتمع الدراسة في الدراسات اللاحقة ، بحيث لا يقتصر على قطاع التأمين فقط ، بل يتعدى ذلك القطاعات الأخرى ليشمل (القطاع الصناعي ، والجامعات ، والفنادق ، والمستشفيات ، والقطاع السياحي ، وقطاع الاتصالات ، وقطاعات اخرى).
- ٤- أظهرت النتائج ايجابية الحاكمية المؤسسية بأنظمة الرقابة في حماية الشركات من الإفلاس المالي المفاجئ.
- ٥- العمل على الزام المؤسسات بكافة أشكالها بإنجاز تقرير سنوي خاص بالحاكمية المؤسسية ، يظهر مدى التزامها بمبادئ الحاكمية المؤسسية.

٦- تفعيل دور الجامعات والكليات والمعاهد ، لتتحمل مسؤوليتها الأكاديمية بكافة مجالاتها بالإهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية.

مراجع الدراسة :-

- ١- أبو بكر ، عيد أحمد ، (مقبول للنشر)، (٢٠١٢)، " أثر الإلتزام بتطبيق الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي في شركات التأمين - بالتطبيق على سوق التأمين الاردنية "، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان - الاردن ، <http://www.google.com>-(on-line).
- ٢- تقرير مجلس الادارة والبيانات المالية ، (٢٠٠٩-٢٠١٤) ، "التقرير السنوي"، شركات التأمين في الاردن ، عمان - الاردن
- ٣- تيليكوم ، اكسيوم ، (مقبول للنشر) ، (٢٠٠٧) ، "فضائح مالية لشركات عالمية " ، مركز سوير سعودي المالي، / (fahad@supersaudi.com)<http://www.google.com>-(on-line).
- ٤- حماد ، تامر ، (مقبول للنشر) ، (٢٠٠٧)، "٥٩٠ مليون دينار أرباح غير محققة ، مهددة بالتبخر كلياً أو جزئياً مع هبوط السوق "، مجلة القيس الكويتية ، العدد ١٢٣٨٨ ، <http://www.google.com>-(on-line).
- ٥- حماد ، طارق عبد العال ، (٢٠٠٥) ، "حوكمة الشركات " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية - مصر.
- ٦- دائرة الدراسات والتطوير ، (٢٠٠٩ - ٢٠١٤) ، "التقرير السنوي" ، الاتحاد الاردني لشركات التأمين ، عمان - الاردن.
- ٧- الزبيدي ، حمزة محمود ، (٢٠٠٠) ، " التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن.
- ٨- سعادة ، يوسف مصطفى وصالح وعبد الحكيم مصطفى ، العقدة وجودة ، (مقبول للنشر)، (٢٠١١)، " الحوكمة المؤسسية في الاردن - واقع وطموحات "، مجلة جامعة العلوم التطبيقية، عمان - الاردن ، www.google.com.
- ٩- السهلي ، محمد ، (مقبول للنشر)، (٢٠٠٧)، "شركات القطاع الزراعي الأكثر تلاعباً بالأرباح"، المجلة الاقتصادية - السعودية، العدد ٥١٥٩، <http://www.google.com>-(on-line).
- ١٠- الشحادات، محمد قاسم عبدالله وتوفيق حسن ، عبد الجليل ، (٢٠١٢)، ، " أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان "، الجامعة الأردنية ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، عمان - الاردن ، <http://www.google.com>-(on-line).
- ١١- الشريف، اقبال عدنان، أبو عجيلة، عماد محمد، (٢٠٠٨)، " العلاقة بين جودة الأرباح والحوكمة المؤسسية "، بحث غير منشور في بورصة عمان - الاردن ، (جامعة القدس-فلسطين ، وجامعة السابع من ابريل-ليبيا)، <http://www.google.com>-(on-line).
- ١٢- العاني ، صفاء أحمد ومحمد عبدالله ، العزاوي ، (مقبول للنشر)، (٢٠١٠)، ، " التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة " ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد - الاردن ، <http://www.google.com>-(on-line).
- ١٣- القشي ، ظاهر وحازم ، الخطيب ، (مقبول للنشر)، (٢٠٠٦)، " الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية "، مجلة اريد للبحوث العلمية ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، اريد - الاردن ، <http://www.google.com>-(on-line).
- ١٤- المومني ، محمد عبدالله ، (٢٠٠٦) ، " تحليل وتقييم ممارسات الادارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها : دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان "، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان - المملكة الاردنية الهاشمية، <http://www.google.com>-(on-line).

- ١٥- المومني ، محمد عبدالله ، (٢٠٠٩) ، " تقييم ضوابط لجان التدقيق وأليات عملها في الشركات الاردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية: دراسة ميدانية " ، جامعة جدارا ، اربد - الأردن ، <http://www.google.com>-(on-line).
- ١٦- ميخائيل، أشرف حنا، (٢٠٠٥) ، "تدقيق الحسابات في اطار منظومة حوكمة الشركات"، بحوث وأوراق المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، المنعقد في القاهرة - مصر ، www.google.com.
- ١٧- يحيى ، نعيمة وبوسلمة ، حكيمة ، (مقبول للنشر) ، (٢٠١٢)، "دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات " ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر ، <http://www.google.com>-(on-line).
- 18- Gaa, James. And Dunmore, Paul. (Accepted for Publication), (2007), "**The Ethics of Earnings Management** ", (on-line). Available:(EBSCO), <http://www.eppent.com>. Chartered Accountants Journal; sep2007, Vol.86 Issue 8, p60-62,3p, (Canada).
- 19- Gunny, Katherine Ann. 2005(2006/Feb), "**What are Consequences of Real Earnings Management?** ", (on-line). 66(8) Available: <http://wwwlib.um.com/dissertation>. PhD Dissertation, University of California, Berkeley, (USA).
- 20- Healy, P.M. And Palepu, K.G . (Accepted for Publication), (2003), "**The Fall of Enron**", (on-line). Available: <http://www.yahoo.com>. Business Administration, Harvard Business School, (USA).
- 21- Healy, Paul M. And Wahlen, James M. (Accepted for Publication), (1999), "**A Review of the Earning Management Literature and its Implications for Standard Setting**", (on-line). Available: <http://www.google.com>. Harvard Business School (Boston), Kelley School of Business (Indiana University), (USA).
- 22- Hsieh, Pei-Gin. (2005/Jun), "**Analyst Forecast Error: Evidence from Restated Earnings and Analyst Affiliation** ", (on-line). 65(12) Available: <http://wwwlib.um.com/dissertation>. PhD Dissertation, Case Western Reserve University, New Jersey - (USA).
- 23- Hui, Kai Wai. And Zhang, Guochang. (Accepted for Publication), (2006), "**Issuing Management Forecasts Concurrently with Earnings Releases to Signal Earnings Quality** ", (on-line). Available: <http://www.google.com>. Department of Accounting: Hong Kong University, (Hong Kong -China).
- 24- McKee, Thomas E. (2005). "**Earnings Management** ", 1 / E, East Tennessee State University, Thomson Learning Academic Resource Center, (USA).
- 25- Organization for Economic Co-Operation and Development, (2004), "**OECD Principles of Corporate Governance**",(on-line).Available: <http://www.oecd.org>.
- 26- Tariff, Jalil. (2006/April), "**Corporate Governance in the Middle East and North Africa (MENA) Region** ", (on-line). Available: <http://www.google.com>., (USA).
- 27- Tucker, Jennifer W. And Zarowin, Paul A . (Accepted for Publication), (2003), "**Does Income Smoothing Improve Earnings Informativeness?**", (on-line). Available: <http://www.yahoo.com>. University of Florida, New York University, (USA).
- 28- Williamson Q., E., " The Mechanism of Governance, Oxford: Oxford University Press, 1999.
- 29- www.pheladeplianews.c.
- 30- www.alghad.com.
- 31- www.google.com.
- 32- www.petra.gov.jo/public-news/nws.
- 33- www.sdc.com.jolarabic/index.